

## اقتصاد

## في أول لقاء صحفي كوزير للتجارة الداخلية.. النداف لـ «الوطن»:

# ١.١ مليار ليرة دعم يومي للخبز وتحويله إلى زيادة رواتب يحتاج استبيانات رأي عام

## تعديل قانون حماية المستهلك قريباً ومشروع قانون دمج مؤسسات الحبوب والمخابز والمطاحن في مجلس الشعب

حاوره علي محمود سليمان  
ت: أسامة الشهابي

خمس أولويات رئيسة طرحها وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عطية النداف حول توجه عمل الوزارة الجديد، وهي تبدأ مديرية لقياس الجودة والنوعية إضافة إلى محاربة الغش وتطوير المخابر حتى الوصول إلى منتج جيد، بالتزامن مع تشديد الحملات على بائعي الخبز في ظل أزمة معيشية يعاني منها المواطن شذ الحرام جداً غير مسبوقة، معرجاً على العديد من الموضوعات الخاصة بعمل الوزارة والخطط واستحقاقات المرحلة الحالية في حديث مطول مع «الوطن»، وفيما يلي نص الحوار:

● على ماذا تركز الأولويات التي طرحتها؟ وما الغاية منها؟ وإلى أي درجة تخدم عمل الوزارة للوصول إلى تحسين الوضع المعيشي للمواطن؟  
إن أهداف ومهام الوزارة والجهات التابعة واضحة وفق القانون، فوجود مديرية لحماية المستهلك يعني أن الأولوية هي صحة الإنسان وأن يكون هناك مصادقية في تقديم السلعة للمواطن وأن تكون غير مغشوشة ومحقة للمواصفات المطلوبة من دون عملية غش ومن ثم يجب تكثيف عمل دوريات حماية المستهلك لسحب العينات الغذائية وغير الغذائية للتأكد من النوعية الجيدة والمحققة للمواصفات السورية ومن ثم تحقيق حماية صحة المواطن.

● إضافة إلى دور الوزارة الرئيسي وهو التدخل الإيجابي في الأسواق، فهناك تغيرات يومية للأسعار وخاصة للخضر والفواكه تنتج المنافسة والعرض والطلب، ولذلك ركزنا على التدخل الإيجابي في خلال المؤسسة السورية للتجارة بعملية الشراء المباشر من الفلاح للبيع في صالات المؤسسة بسعر مناسب للسوق، الأمر الذي يساهم في ضبط الأسعار من خلال المؤسسة وهذا دور الوزارة للتجارة وهو ما سيتم التركيز عليه في هذه الفترة، وهذه الأولويات تساعد في تحسين الوضع المعيشي للمواطن.

● ما الغاية من تفويض المحافظين بتوزيع كميات الدقيق التمويهي والخميرة إلى المخابز في المحافظات؟ من ضمن أولويات عمل الوزارة الحفاظ على جودة رغيف الخبز إضافة إلى ضبط عملية توزيع الدقيق التمويهي وتحسين وضع الخبز بشكل عام وتقديمه بشكل جيد للمواطن وهو ما شددنا عليه، ولذلك تمت دراسة الحاجة العامة لكل محافظة من الدقيق التمويهي من خلال اللجان في المحافظات، وهي تدرس وضع المخابز وما احتياجاتها من الدقيق والخميرة وتقديمها للوزارة لتنتم الموافقة عليها أو الرضخ، ومن أجل تبسيط الإجراءات وتسهيل العمل أعطيت الصلاحية للمحافظ بالموافقة على محاضر اللجنة، كما فوض في إقرار العقوبات والإغلاق وهو ما يخفف من الأعباء على المحافظين أعلم لأنهم موجودون على أرض الواقع، وبدون يكون دور الوزارة هو الإشراف والمراقبة، وهذا الإجراء يساعد في تحديد المسؤولية.

● ألا يقلق اتخاذ قرار كهذا من عدم ضبط الاسترجار من مخازين الدقيق التمويهي؟  
لا تقلق في مخازين الدقيق والخميرة والأموال خير وكل ما يشاع هذا الأمر في مجرد إشاعات، والقرار يساعد في عملية الضبط لكونها ضرورية، وهناك دعم كبير يقدم فعندما تقدم طن الدقيق التمويهي بمبلغ ١٤ ألف ليرة سورية للمخابز الخاصة التمويهي وهو يباع بأكثر من ٢٢٥ ألف ليرة سورية، والخميرة مدعومة بالمزوت ومدعوم ويسلم للمخابز ١٣٥ ليرة سورية وسعره ١٨٥، وهذا ما يجرح أصحاب النفوس المستقيمة لاستغلال هذا الدعم ونصفه عندما نتحدث بأن المخابز التمويهي الخاصة تنتج خبزة احتياج سورية من الخبز، وبالتالي هي مسألة خطيرة إذ لم يتم ضبطها ووضع رقابة عليها، ولذلك فإن التعاون وثيق مع وزارة الداخلية لضبط عملية التصرف بالدقيق التمويهي والمحروقات المخصصة للأفران وعدم الضبوط الأخيرة بحق المخالفين وما تم من إغلاقاتهم بحقهم يدل على حجم جدد العمل وأهميته، وفي بعض الحالات وصل إلى سحب الرخصة ولكن مهما كانت الإجراءات متشددة فهي لن تكون على حساب تأمين المادة للمواطن.

## ٦ آلاف علامة تجارية جديدة سجلت في سورية خلال ٢٠١٨

وفاة جديد  
كشف مدير حماية الملكية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير حسن لـ«الوطن» عن زيادة عدد العلامات المسجلة التجارية خلال العام الماضي ٢٠١٨ إلى ٦٠١٨ علامة، بنسبة تزيد على ١٠٪ من العام ٢٠١٧، لافتاً إلى وصول الإيرادات الناتجة من التسجيل المحلي إلى مليار ومئة مليون ليرة سورية، على حين بلغت الإيرادات الناتجة من التسجيل الدولي مليونا وسبعمئة ألف فرنك سويسري.

ولفت إلى أن عدد العلامات المسجلة (الجديدة) وصل إلى ٦٢٠٦ علامة، أي وسيطاً أكثر من ١٦ علامة تجارية جديدة يتم تسجيلها يوميا.

وأشار حسن إلى أن عدد طلبات تجديد العلامات خلال ٢٠١٨ بلغ ٢٨١٥ طلباً، بينما وصل عدد العلامات المجددة وحركة سير الطلب داخل المديرية، إلى جانب إقامة الدورات التدريبية في مجال حماية الملكية التجارية والصناعية للعاملين وغيرها من الخطوات التي ساهمت في هذه الزيادة.

وأوضح حسن أن العلامة التجارية هي كل إشارة أو رسم أو كلمة توضع على منتجات أو خدمات تميزها عن منتجات أخرى، تكون مدة حمايتها ١٠ سنوات قابلة للتجديد.

صالح حميدي

أعد عضو مجلس الشعب وعضو مؤتمر نقابة المقاولين في سورية محمد فرويل لـ«الوطن» دراسة تشكيل لجنة مشتركة بين نقابة المقاولين في سورية ونظيرتها الأردنية بهدف بحث سبل مساهمة المقاولين الأردنيين في مشاريع إعادة الإعمار، كاشفاً عن قراره بعقد اجتماع اتحاد المقاولين العرب في سورية. جاء ذلك خلال زيارة وفد من نقابة المقاولين الأردنيين برئاسة نقيب المقاولين أحمد العقوب، إذ أكد فرويل أن الوفد أربح عن اهتمامه بالاستثمار في سورية خلال مرحلة إعادة الإعمار، من خلال تأسيس الشركات المشتركة واستقدام رأس المال اللازم للعمل، وتوسع التعاون مع المقاولين السوريين على الصعيد الفني والمالي.

وبحثت النقابتان آلية التعاون والمواد القانونية لوجبة تعديليهما من أجل تسهيل آلية العمل بين المقاولين الأردنيين والسوريين، إذ أكد معاون نقيب المقاولين في سورية محمد جاد الله لـ«الوطن» أن اللجنة المزمع تشكيلها ستكون مهمتها الرئيسية إياحة اطلاع كل نقابة على فوائدها وأنظمة النقابة الأخرى للاستفادة من التجارب وتطوير الأنظمة، منوهاً بأن الأمر سوف يحسم في اجتماع مجلس النقابة في سورية. هذا واجتمع وفد مقاولي الإنشاءات الأردني مع رئيس مجلس الشعب حمودة المصباح بحضور نقيب وأعضاء مجلس نقابة مقاولي الإنشاءات في سورية، حيث رحب بهم جميعاً

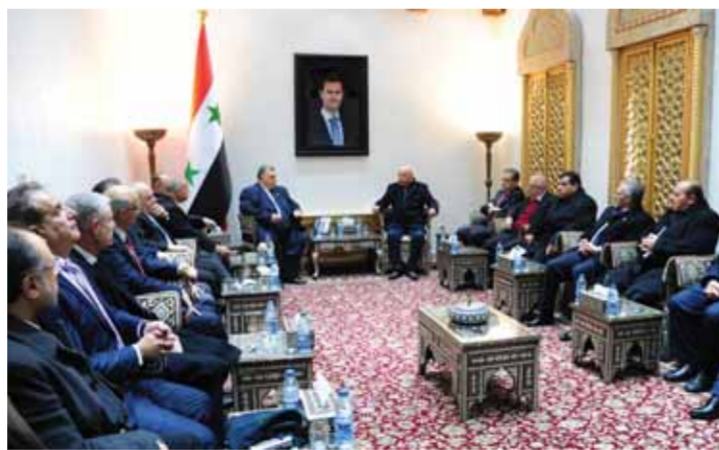


● ما الهدف من الحملة على بائعي الخبز أمام المخابز؟ وهل هذا الإجراء مناسب لنخ الأتلاب بالأسعار؟  
بائعو الخبز أمام المخابز ظاهرة غير صحيحة وتسيبت بكثافة المواطنين أمام كوات المخابز على الرغم من عدم وجود نقص في مادة الدقيق التمويهي، ولا يوجد نقص في إنتاج الخبز، فهذه الحملة بدأت ولكنها غير كافية، حيث لاحظنا وجود أعداد كبيرة من المواطنين يقومون بالتجمع أمام المخابز وشراء رطله الخبز ويبيعها أمام المخبز بسعر مضاعف وبالتالي إعاقه الآخرين من شراء الخبز وحرمانهم حقهم في الدعم وبالتالي سياسة الدعم لم تحقق هدفها، بالإضافة إلى الإساءات التي تحدث على كوات المخابز بمنع المواطن من الوصول لشراء حاجته من الخبز، فتمت المعالجة بالتعاون مع الجهات المعنية ومع وزارة الداخلية، وهذا غير كاف، لذلك كان الإجراء الأهم هو إلغاء كافة الموافقات والاستثناءات التي تم منحها العام الماضي ومنذ بداية العام الحالي لم يتم منح أي موافقة أو استثناء مع الإشارة إلى أن الموافقات للعام الماضي كانت لقرابة ٢٥ ألف رطله خبز يوميا، وهؤلاء ليسوا بمتعديين ولكنهم أشخاص يطلبون عدداً من رطلات الخبز ويبيعونها بسعر مضاعف ويعد إلغاء هذه الموافقات خف الأضرار أمام المخابز وأصبحت المادة متوفرة بالسعر المدعوم.

● ما الهدف من الحملة على بائعي الخبز أمام المخابز؟ وهل هذا الإجراء مناسب لنخ الأتلاب بالأسعار؟  
بائعو الخبز أمام المخابز ظاهرة غير صحيحة وتسيبت بكثافة المواطنين أمام كوات المخابز على الرغم من عدم وجود نقص في مادة الدقيق التمويهي، ولا يوجد نقص في إنتاج الخبز، فهذه الحملة بدأت ولكنها غير كافية، حيث لاحظنا وجود أعداد كبيرة من المواطنين يقومون بالتجمع أمام المخابز وشراء رطله الخبز ويبيعها أمام المخبز بسعر مضاعف وبالتالي إعاقه الآخرين من شراء الخبز وحرمانهم حقهم في الدعم وبالتالي سياسة الدعم لم تحقق هدفها، بالإضافة إلى الإساءات التي تحدث على كوات المخابز بمنع المواطن من الوصول لشراء حاجته من الخبز، فتمت المعالجة بالتعاون مع الجهات المعنية ومع وزارة الداخلية، وهذا غير كاف، لذلك كان الإجراء الأهم هو إلغاء كافة الموافقات والاستثناءات التي تم منحها العام الماضي ومنذ بداية العام الحالي لم يتم منح أي موافقة أو استثناء مع الإشارة إلى أن الموافقات للعام الماضي كانت لقرابة ٢٥ ألف رطله خبز يوميا، وهؤلاء ليسوا بمتعديين ولكنهم أشخاص يطلبون عدداً من رطلات الخبز ويبيعونها بسعر مضاعف ويعد إلغاء هذه الموافقات خف الأضرار أمام المخابز وأصبحت المادة متوفرة بالسعر المدعوم.

● طرح البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي فكرة إلغاء دعم الخبز وتحويله لزيادة الرواتب طالما المنتج المدعوم يباع بسعر مضاعف، فما رأيكم في ذلك؟  
دعم الخبز خط أحمر، ولكن إن كان إلغاء الدعم مطلباً شعبياً وتحويله لزيادة الرواتب والأجور فهذا أمر يتطلب أن تدرس الحكومة بشكل معقوع إجراء استبيانات رأي عام حوله بلغة رقمية لمعرفة القيمة الدقيقة للدعم الذي يمكن منحه للخبز والخبز والخبز والخبز...

## وفد مقاولين أردنيين في دمشق فرويل: اجتماع اتحاد المقاولين العرب القادم في سورية



مؤكداً أهمية هذه الزيارة في توطيد أواصر العلاقات بين البلدين الشقيقين، لاسيما بعد الانتصارات التي حققها الجيش العربي السوري بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد. بدوره شكر نقيب مقاولي الأردن أحمد العقوب حسن الاستقبال والضيافة مؤكداً أن الأردنيين ينظرون بعين الاهتمام للعمل في سورية بمختلف المشاريع وهذا واجب الأخ وأخيه والمساهمة جديداً بإعادة الإعمار. وبدوره أشار محمد رمضان نقيب المقاولين السوريين إلى ترتيب انعقاد مؤتمر الاتحاد العام للمقاولين العرب في دمشق، ما يعبر عن واقع عودة الحياة إلى كل مفاصل العمل بشكل طبيعي. من جهة أخرى التقى الوفد مدير عام التطوير العقاري أحمد حصصى

● إلغاء استثناءات موافقات لـ ٢٠ ألف رطله خبز منحت العام الماضي

● عدة قوانين ما تزال قيد الدراسة، فأين وصل العمل بها من تعديلات قانون حماية المستهلك وقانون المؤسسة العامة للحبوب؟

● بالنسبة لمشروع دمج مؤسسات (الحبوب والمخابز) فهو قانون ما زال يدرس في مجلس الشعب بانتظار إقراره، أما تعديل قانون حماية المستهلك رقم ١٤/ هو حالياً قيد الدراسة وسوف يصدر قريباً.

● إلى أين وصل التعاون مع الدول الصديقة وهل تشهد مشاريع جديدة؟

● التعاون مع الجانب الإيراني يجري حالياً في مطحنتي أم الزيتون في السويداء ومطحنة سلب في ريف حماة ومع الجانب الروسي يجري التعاون في إنشاء مطحنة لتلك في ريف حمص وسعي لإقامة مشاريع مستقبلية مع الجانبين، بالإضافة إلى أن العمل مستمر في صيانة وإعادة تأهيل المنشآت التابعة للوزارة من مطاحن وصوامع ومخابز في المحافظات.

● دعم الحمضيات هو الحديث الموسمي للحكومة ولكن الفلاح غير راض والحديث عن تقصير حكومي وتأخر في تقديم الدعم يتكرر كل عام فما الأسباب؟ وهل سجدت تغيراً في الدعم؟

● الدعم للحمضيات لم يصل متأخراً بشكل فعلي والحديث عن تقصير حكومي غير منطقي لكون موسم الحمضيات طويلاً وليس محداً بشهر واحد، وهذا العام مع الاسترجار والكن الكثيف ما يزال قرابة ٦٠٪ من المحصول لم يستجر، ولكن آلية الدعم هي التي تغيرت، فتمسك سعر الحمضيات لهذا العام وهو أفضل سعر منذ عشر سنوات نتيجة الإجراءات الحكومية وذلك نتيجة دعم تصدير الحمضيات بدفع مبلغ ١٦٠٠ دولار لكل سيارة أو حاوية تصدّر للخارج وهو ما يعادل ٨٠٠ ألف ليرة سورية كمبلغ دعم وهو ما شجع التجار واتحاد المصدرين لتصدير الحمضيات ولذلك زاد الطلب على المادة ما انعكس إيجاباً على الفلاح. الحكومة لم تات متأخرة والأسعار أفضل من العام الماضي رغم أن العام الماضي تدخلت الحكومة أيضاً، ولكن كان من خلال الشراء المباشر، وهذا العام أيضاً مستمرين بالشراء عن طريق السورية للتجارة للبيع في صالاتها ودعم التصدير، وهذا الإجراء أن ساعدنا بتحصين تسويق الموسم، وندل ارتقا الأسعار عمليات الشراء التي تجري وهو المطلوب ومنذ يومين تم استرجار كامل الكمية في سوق الهال باللاذقية وهي ٧٠٠ طن في يوم واحد.

● الحملة على المهربات قوية بدليل عدد الضبوط المرتفع في المحافظات

## «محرقات» تطمئن: انحسار أزمة الغاز بشكل كامل بداية شباط

رامز محفوظ

أعلنت الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محرقات» زيادة الطاقة الإنتاجية لأسطوانات الغاز المنزلي بكل وحدات تعميته الغاز بجميع المحافظات اعتباراً من أمس لتصل إلى ١٦٠ ألف أسطوانة يوميا، إذ نقلت وكالة سانا عن مدير عام الشركة مصطفى حصوية أنه تمت زيادة الكميات المخصصة لكل محافظة بشكل متناسب مع الاحتياج الأمر الذي سيؤدي إلى انحسار الطلب على المادة خلال الأيام القليلة القادمة حيث يتم توزيع ٥٠ ألف أسطوانة يوميا في دمشق وريفها والقنيطرة و ٣٠ ألفاً في حلب.

وبحسب إحصائيات محروقات فإن وسطي الحاجة الفعلية على مستوى سورية لثل هذه الفترة من السنة يقدر بنحو ١٠٠ ألف أسطوانة يوميا وستخصص الكميات الإضافية لسد الفجوة التي حصلت خلال الفترة الماضية حتى يعود التوازن بين الطلب والعرض الأمر الذي سيؤدي إلى تلاشي الاختناقات على المادة تدريجياً وخلال فترة قصيرة.

وفي متابعة «الوطن» أكد مصدر في محروقات عن وصول توريدات الغاز السائل المنزلي إلى المرفأ عن طريق البواخر ما سيساهم بانحسار أزمة الغاز، مبيّناً أن معمل غاز عدرا ينتج حالياً ما يقارب ٤٠ ألف أسطوانة يوميا، في حين كان إنتاج المعمل قبل الاختناقات والأزمة ١٠ آلاف أسطوانة يوميا، ومع وصول التوريدات الجديدة وزيادة الكمية المنتجة من الغاز المنزلي سوف تنحسر أزمة الغاز بشكل ملحوظ. وأكد المصدر أنه يتم توزيع حالياً ما يقارب ١٦ ألف أسطوانة يوميا في دمشق في حين كانت تحصل على ٥ آلاف أسطوانة يوميا، وهذا الرقم الجديد يغطي حاجة دمشق وهو الرقم نفسه الذي كان يوزع قبل أزمة الغاز، متوقفاً أن يكون هناك انقراج كامل بأزمة الغاز مع بداية شهر شباط (القادم) موضحاً أنه تم التعاقد مع شركات خاصة جديدة للحصول على التوريدات، ووصلت خلال الفترة الحالية ٤ بواخر إضافة إلى بخارة كبيرة ستصل قريباً.